

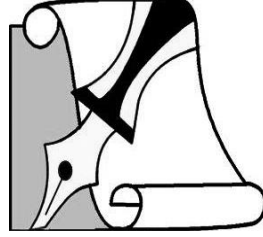


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دور المعارضة الإسرائيلية وتوجّهاتها السياسية

١ - الواقع السياسي الراهن

بعد مرور خمسين عاماً على احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية، أصبح أغلب الإسرائيليين راضين بالواقع القائم واستسلموا لذريعة الحكومة بأن استمرار الإحتلال ضرورة حتمية لحماية الأمن القومي الإسرائيلي. قلة آخرون يتأسفون على يوم احتلال الضفة لأنهم ينظرون إلى الإحتلال، ليس فقط باعتباره انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان الفلسطيني، بل يشكّل تهديداً حقيقياً للطابع الديمقراطي الإسرائيلي العنصري والطابع القومي اليهودي.

وبينما حافظت الحكومات الإسرائيلية اليمينية على الإحتلال بكل وسيلة متاحة، بما في ذلك استخدام القوة وانتهاك شتى القوانين الدولية والإنسانية، فشلت أحزاب المعارضة الإسرائيلية من اليسار والوسط بشكلٍ فادحٍ وفاضح على مدى سنوات عديدة في النهوض ببرنامج سياسي موحد لإنهاء الإحتلال وحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس الحلّ المنشود برأي السلطة وهو حلّ الدولتين.

الواقع الحاصل أنه مع مرور كل يوم يصبح من الصعب على نحو متزايد إقامة دولة فلسطينية بتواصلٍ جغرافي وذلك نتيجة إضفاء الشرعية على المستوطنات الغير شرعية وبناء مستوطنات جديدة وتوسيعها وبالتالي ضمّها إلى الكيان. وقد غير هذا النشاط الإستيطاني التشكيلة الديموغرافية لليهود الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الضفة الغربية بصورة دراماتيكية. وإذا استمر هذا الإتجاه لمدة عشر سنوات أخرى، فمن المقدّر أن ينمو عدد اليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية من ٦٥٠,٠٠٠ حالياً إلى مليون في المستقبل، الأمر الذي سيخلق معه حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، ممّا سيجعل حلّ الدولتين مستحيلاً.

لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة قط، ولا سيما الحكومة الحالية بقيادة نتنياهو، بحل الدولتين. وبدلاً من ذلك، كانت دائماً عازمة على إدارة الإحتلال إلى أجلٍ غير مسمى باستخدام القوة والتخويف في حين أجبرت الفلسطينيين على العيش في كانتونات بحكم ذاتي والسماح لهم بإدارة شؤونهم الداخلية الخاصة ما داموا لا يشكّلون تهديداً أمنياً للاحتلال. وكان ثمة عاملان ساعداً إلى حدٍ كبير بتحقيق هذا التطور الخطير هما: الأول هو النظام السياسي الإسرائيلي الذي يشجع على انتشار الأحزاب ذات التوجّهات السياسية المختلفة. حيث في المتوسط هناك ١٢-١٥ حزباً سياسياً يحصل على الحد الأدنى البالغ ٣,٢٥ في المائة من أصوات الناخبين، وهي "عتبة الحسم" لتمثيلهم في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). ونتيجة لذلك، فإن كل حكومة إسرائيلية منذ تأسيس الكيان، هي حكومة ائتلافية تتألف من عدة أحزاب تتمتع معاً بدعم الأغلبية في الكنيست. والعامل الثاني هو أن أحزاب المعارضة السابقة والحالية من الوسط واليسار لم تكن مستعدة لتشكيل حكومة إئتلافية مع برنامجٍ موحّدٍ لإنهاء الإحتلال. والجدير بالذكر أن عملية تشكيل أي إئتلاف تكون صعبة في الغالب، كما أن على الحزب الرئيس التفاهم مع العديد من الأحزاب التي تطالب بحقائب وزارية في الحكومة الجديدة، كلاً طبقةً لأجندته. وكان هذا سبباً لعدم استقرار معظم الحكومات الإسرائيلية حيث لم تتمكن سوى ستة برلمانات فقط من إكمال مدّتها القانونية وهي أربع سنوات. والملاحظ أن أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا الخلاف بين الأحزاب ليس الإختلاف الأيديولوجي ما بينها، بل هو الطموح الشخصي الأعمى لقادة الأحزاب - بما في ذلك يائير لابيد من حزب يش عتيد ("هناك مستقبل") وإسحاق هرتسوغ من الإتحاد الصهيوني جنباً لجنب مع تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة "تنوعا" - لتولي منصب رئاسة الوزراء لأنهم يعتبرون أنفسهم الأكثر تأهيلاً لقيادة البلاد.

وهكذا ترك المجال السياسي مفتوحاً أمام نتياهو وزمرته لتوسيع المستوطنات مدّعين بقوة أن لليهود حقاً تاريخياً وتوراتياً في كامل ما يسمّى "أرض إسرائيل" التي منحها الله لهم بزعمهم، وأن لإسرائيل بالتالي كلّ الحق في البناء في أي مكان في الضفة الغربية المحتلة - (يهودا والسامرة). وعلى الرغم من أن نتياهو يواصل لفظياً (ضريبة كلامية) التأكيد على أنّه يؤيّد حل الدولتين، إلّا أنه لم يقدّم حجّةً مقنعة حول كيفية قبوله بإنشاء

دولة فلسطينية مع إدعاءات ومطالبات "إسرائيل" بالأرض نفسها واستمرار بناء المستوطنات حيث يفترض أن يقيم الفلسطينيون دولتهم عليها.

ولتفسير "الأساس المنطقي" وراء هذا التناقض، يتذرع نتنياهو بمخاوف "إسرائيل" حول أمنها القومي والهدف الفلسطيني الطويل الأجل لتدمير الدولة العبرية، ممّا يُجبر "إسرائيل" على التشبّث بسيطرتها على كامل الأقاليم من خلال أية تدابير أمنية تدخلية ضرورية. وعلاوة على ذلك، يدعو عدد من أعضاء حكومة نتنياهو علناً إلى ضمّ معظم أجزاء الضفة الغربية، حيث أنه من وجهة نظرهم يجب ألا تكون هناك دولة فلسطينية قطعاً.

لكن العواقب الوخيمة لاستمرار الإحتلال تضرّ بشدة بصورة "إسرائيل" الديمقراطية المزعومة وبأمنها القومي. وعدا عن المعارضة الشديدة والمتنامية من طرف المجتمع الدولي، فإن خسارة "إسرائيل" لمظلّتها الأخلاقية إلى جانب مقاومتها المستمرة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ستلحق بها الضرر.

إن "إسرائيل" تصبح على نحو متزايد دولة منبوذة، محرومة من السلام مع العالم العربي، وتفقد تدريجياً مبرر وجودها كدولة يهودية بالرغم من أنّ نتنياهو واليمين المتطرف يصرون على وصفها على هذا النحو. وأخيراً، فإن استمرار الإحتلال سيؤدّي حتماً إلى تصعيد وتكثيف حدّة الصراع الذي سيصبح أكثر شراسة من أي وقت مضى إذا ما رأى الفلسطينيون بأنّ أملهم في إقامة دولتهم المستقلة يتلاشى كلياً. وفي هذا المجال يرى الباحثون أن مصير "إسرائيل" كـ "دولة ديمقراطية ويهودية" كما تزعم يقع على عاتق أحزاب المعارضة التي لا بدّ لها من أن تفكر في ما سيحدث إذا ما استمرت الحكومات اليمينية الحالية أو المستقبلية بتطبيق سياسة الإحتلال والتوسع الراهنة رغماً عن أنف كل العالم للأعوام العشرة المقبلة أو أطول. بالتالي لا بدّ لقادة هذه الأحزاب، من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة من الخروج ببرنامج سياسي موحد لإنهاء الإحتلال وأن يشرحو للشعب الإسرائيلي بكل صراحة النتائج الكارثية التي ستواجه الجميع ما لم يتمّ إنهاء الإحتلال.

يضيف الباحثون أنه ينبغي على هؤلاء أيضاً أن يتعلّموا الدرس من بعد (٧٠) عاماً من الخبرة بأنه ليس بمقدور أي حزب سياسي في الكيان أن يحصل على أغلبية الأصوات لتشكيل حكومة بنفسه، ولكنهم

يستطيعون سويًا تجنيد الشعب خلف سببٍ نبيل، ألا وهو التحرر من أصفاد الإحتلال المهين والمدمر ذاتيًا. وفي رأي الباحثين أنه إذا فشل هؤلاء فسيلامون أيضاً لكونهم خانوا الرسالة وضخّوا بلمٍ قديم للشعب اليهودي عمره آلاف السنين لإقامة دولة يهودية، دولة مُعترف بها ليس فقط بسبب إنجازاتها غير المسبوقة، ولكن أيضاً لمكانتها الأخلاقية العالية وإدراكها بأن مستقبلها كدولة مستقلة وحرّة وآمنة يعتمد على السّماح للفلسطينيين بالتمتع بالحقوق نفسها.

٢ - المعسكر الصهيوني المعارض:

اتّحد حزبا العمل و"الحركة" الإسرائيليان في نهاية ٢٠١٤ لخوض الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ضد الليكود. ويمثل حزب العمل الذي تزعمه يتسحاق هرتسوغ سابقا المعارضة الإسرائيلية، بينما تتزعم تسيبي ليفني حزب الحركة الصهيونية.

وبحسب بنود التحالف بين الحزبين، يتبنّى المعسكر الصهيوني سياسة حلّ الدولتين لشعبين. والمعسكر يقدّم نفسه على أنه معتدل. وبالرجوع إلى مبادئه المنشورة على موقع وزارة العدل الإسرائيلية، نجد أن البند الثاني منها ينصّ على تشجيع وتعزيز اتفاقات السلام مع جيران "إسرائيل"، لكن هدف الحزب الأول هو "الحفاظ على قيم إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي". كما يتفق الحزبان الحليفان على أن القدس غير قابلة للتفاوض عليها وبأنها عاصمة "إسرائيل".

والجدير بالذكر في ما يخصّ حزب العمل أنه تبنّى، في بعض فترات حكمه لا سيّما حينما كان إيهود باراك على رأسه، سياسة احتلال الأراضي الخالية من السكان مع تدعيم الاستيطان، وهذا يتناقض جملةً وتفصيلاً مع إدعائه السعي إلى السلام مع جيرانه وإنهاء الصراع مع الجانب الفلسطيني. فقد أعلن يتسحاق هرتسوغ (رئيس حزب العمل السابق) وتسيبي ليفني عن إقامة تحالف انتخابي لخوض الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥ وأطلق عليه اسم "المعسكر الصهيوني" واتفق الاثنان على التناوب في رئاسة الحكومة إن نجح

التحالف في تشكيل الحكومة المقبلة. ووفقاً للاتفاق، حصلت ليفني، على المقعد الثاني في الكتلة التي يترأسها هرتسوغ.

معاينة مبادئ المعسكر الصهيوني تكشف أنها لا تشمل برنامجاً سياسياً مفصلاً في ما يتعلّق بالصراع مع الفلسطينيين بل هي تتضمن كل ما يؤدي إلى "تعزيز قيام أفق سياسي بالشراكة مع حلفاء إسرائيل الدوليين، مع الحفاظ الشديد على الأمن، وتجديد الدعم الدولي الذي من شأنه أن يتيح لإسرائيل محاربة العنف، والحفاظ على المواطنين والجنود الإسرائيليين في محكمة لاهاي. كذلك ستسعى القائمة لإخراج إسرائيل من عزلتها الدولية، وتعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجديد العالم إلى جانبها في مواجهة العنف وأمام جيرانها". في المقابل، يشدّد المعسكر الصهيوني على الجانب الاقتصادي الاجتماعي، وقد أعلن خطة مفصلة في هذا المجال تسعى لتغيير الأوضاع الاقتصادية السيئة في "الدولة" نتيجة لسياسة نتياهو.

لقد برزت في المعارضة الإسرائيلية أو ما يسمّى "المعسكر الصهيوني" شخصيتان أساسيتان هما تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة "تنوعا" ويتسحاق هرتسوغ زعيم حزب العمل "عفودا" السابق. ويتّسم مشوار تسيبي ليفني السياسي بالتقلّب وعدم الثبات، فقد تنقّلت بين ثلاثة أحزاب مختلفة، اثنان منها كانت هي وراء إنشائهما. وعدم الثبات هذا ينطبق كذلك على المناصب الوزارية التي شغلتها، فهي لم تُتِمّ دورة كاملة في أي من هذه الوزارات. وقد تكون النتيجة المباشرة لعدم الثبات أنها لم تستطع أن تترك أثراً سياسياً ذا ثقل حتى الآن؛ فهي لم تستطع تشكيل حكومة ولم تنجح في ترأس المعارضة، ولم تُخرِج نتياهو من إئتلاف يميني ديني متطرف، ولم تتمكّن من إسقاطه، وطالبت رئيس الحكومة السابق أولمرت بالاستقالة لكنها بقيت في حكومته. وقد يكون الموقف الأكثر ثباتاً وحزماً في حياة ليفني السياسية هو موقفها من المفاوضات مع الطرف الفلسطيني. فهي تُعيره جُلّ اهتمامها، وتعتبر استمرار المفاوضات والتقدّم فيها أهمّ مرّكب لتحسين صورة "إسرائيل" عالمياً ومحلياً، أكثر من قناعتها بإمكانية التوصل إلى اتفاق.

أما هرتسوغ الذي وُلِد لعائلة إشكنازية كان لها دور في السياسة والحكم في الكيان؛ فقد كان جده الحاخام الأكبر للكيان، ووالده شغل مناصب تمثيلية رسمية للدولة المزعومة، من بينها مندوب "إسرائيل" في الأمم المتحدة وبعدها رئيس "دولة إسرائيل" في دورتين متتاليتين، أصدر خلالها حكم إعفاء عن رجال الشباك

المتورطين في قضية باص ٣٠٠، كما أصدر إعفاء عن معظم الأسرى أعضاء التنظيم السري اليهودي. ويركز هرتسوغ في برنامجه الانتخابي على المحور الاقتصادي الاجتماعي إيماناً منه أن هذا الطرح يشكل نقطة قوة أمام منافسيه الأساسيين. لكنه لا يقدم طرحاً اقتصادياً جديداً أو مُغايراً للإجماع الإسرائيلي، فهو يطرح إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الليبرالي، والتعامل مع عدم المساواة والتشويهات التي يخلقها اقتصاد السوق دون أن يطالب بعودة دولة الرفاه التقليدية.

لقد تطرّق هرتسوغ إلى ضرورة تغيير ننتياهو وإسقاط حكومته والانتصار في الانتخابات المقبلة من أجل إعادة الأمل إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، مبيّناً "أن إسرائيل تقتقر إلى منحيم بيغن جديد (مؤسس حزب الليكود الإسرائيلي)، أو إسحاق رابين جديد"، وعبر عن تفاؤله بالانتصار في الانتخابات المقبلة.

ودعا هيرتسوغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلى إلقاء خطاب من على منبر الكنيست الإسرائيلي، لي طرح رؤيته للحل الذي يستند إلى المبادرة العربية عام ٢٠٠٠، ومرحلة ١٠ سنوات لبناء الثقة ومؤسسات الدولة الفلسطينية والإبقاء على جزء من المستوطنات.

لقد عبّر هرتسوغ في فرص عديدة، منذ دخوله الساحة السياسية، عن موقفه من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومن المفاوضات مع الفلسطينيين للتوصل إلى حل سياسي للصراع. ففي منتصف العام ٢٠١١، خلال حملته الانتخابية لرئاسة حزب العمل، طرح هرتسوغ برنامجاً سياسياً مفصلاً لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يتلخص في أربع نقاط أساسية:

- أولاً، توافق "إسرائيل" على إقامة دولة فلسطينية يُتفق على حدودها النهائية خلال مفاوضات بين الطرفين، وذلك شريطة أن يعود الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات وفقاً لمعايير البرنامج المطروح، والذي يأتي تنفيذه على نحو تدريجي وبالاتفاق بين الطرفين، على أن يكون اتفاق السلام جزءاً من التسوية في المنطقة.

- ثانياً، تصادق "إسرائيل" على المعايير التي حدّدها الرئيس الأمريكي كلينتون في العام ٢٠٠٠ لحلّ النزاع، أي أن يكون أساس المفاوضات حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ يُتفق عليها مع إبقاء الكتل

الاستيطانية والأماكن المقدسة لليهود تحت السيادة الإسرائيلية. أما في ما يتعلّق باللاجئين الفلسطينيين، فيُسمح لهم بالعودة إلى داخل الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية فقط.

- ثالثاً، تتخذ إسرائيل سلسلة من التدابير المؤقتة كجزء من محاولة التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، بما في ذلك نقل المزيد من الأراضي إلى المسؤولية الأمنية الفلسطينية، وتجميد البناء خارج الجدار والكتل الاستيطانية، وسنّ قانون تعويضات للمستوطنين الذين يرغبون في العودة إلى داخل الخط الأخضر، وإطلاق سراح الأسرى الأمنيين المنتمين إلى حركة فتح وزيادة تشغيل فلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي.

- رابعاً، كلّ ما يتعلّق بالقدس يقرّر ويحدّد بترتيبات خاصة. وفي خطاب له في جامعة بار إيلان كرئيس للمعارضة، في أوائل عام ٢٠١٤، تطرق هرتسوغ إلى جوهر مع إمكانية تبادل الأراضي وأعلن دعمه لحل "دولتين لشعبيين".

أمّا بشأن القدس، فقد صرّح "أنّ القدس حياتنا وأساس الشعب اليهودي، وأنّها ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل، لكن يجب أن نميز بين القدس وضواحيها من القرى الفلسطينية العربية التي تظهر على الخارطة على أنها جزء من القدس فقط".

لم يتغير خطاب هرتسوغ بعد تولّيه رئاسة حزب العمل وترشّحه لانتخابات رئاسة الوزراء خلال الكنيست العشرين الحالية، ففي خطابه أمام مؤتمر الأمن في ميونخ-ألمانيا في شباط ٢٠١٥، كشف عن خطته المستقبلية في حال انتخابه رئيساً للحكومة في ما يتعلّق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن أهم ما ورد في هذه الخطة ما يلي:

تجريد قطاع غزة من السلاح مقابل إعادة إعمارها، حيث اعتبر غزة قبلة موقوته قد تنفجر في أي لحظة، وأن تجريدها من السلاح وإعادة إعمارها قد يمنع هذا الانفجار ويأتي بثماره في إحلال الهدوء على الحدود معها لسنوات، وهذه الخطوة يجب أن تكون مبنية على قرارٍ ملزمٍ من الأمم المتحدة يمكن التوصل إليه بمساعدة الدول الحليفة في المنطقة.

أما بخصوص استمرار المفاوضات مع الفلسطينيين، فقد أكد أنه ملتزم بحل الدولتين. وشدد على أنه سيحاول تجديد المفاوضات على أساس حوار إقليمي. ومن ناحية أخرى، هاجم السلطة الفلسطينية لتوجهها إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وقال إنها خطوة مُضرة، ولن تأتي بنتيجة إيجابية لحل الصراع، فالإسرائيليون لن يسمحوا بجرّ جنودهم إلى مسار قضائي وسياسي في المحكمة الدولية.

يَعتبر هرتسوغ الفلسطينين نداءً يصعب التفاوض معه، ولكن لا مفرّ من مسار المفاوضات معهم. ويرى أن الجانب الإسرائيلي في المفاوضات ليس جانباً سهلاً أيضاً. ينبع هذا من افتقار "إسرائيل" إلى رؤيا حل سياسي، ومن رغبة نتتياهو في التمسك باليمين الذي يفقده القدرة على التقدم في المفاوضات. ولكن، بالرغم من هذا، يؤمن هرتسوغ أن "إسرائيل" ما زالت قادرة على الرجوع إلى طاولة المفاوضات، وأن معظم الشعب وأغلبية أعضاء الكنيست ستدعم اتفاقاً مع الفلسطينيين مبنياً على ترتيبات أمنية ملائمة، ويحافظ على أغلبية المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية في الكتل الاستيطانية في إطار تبادل الأرض. في الوقت نفسه يرى هرتسوغ أن الوصول إلى اتفاق هو حاجة ملحة لـ "إسرائيل"، وأن التوقيت الحالي مريح لتجديد المفاوضات، خاصة أن الجامعة العربية تدعمه، وإيران مشغولة في جبهات أخرى. ويخشى هرتسوغ من أن البديل للاتفاق هو دولة ثنائية القومية من شأنها أن تقضي على الرؤيا الصهيونية.

بذلك يتبنّى هرتسوغ موقف حزب العمل التقليدي تجاه حل القضية الفلسطينية، وهو الموقف نفسه الذي بلوره رئيس الوزراء الاسبق إيهود براك، والقائم على اللاتاء الأربعة كشرط إسرائيلية لإنهاء الاحتلال وهي: لا عودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧؛ لا عودة للأجئيين؛ لا لتقسيم القدس؛ لا لتفكيك الكتل الاستيطانية الكبيرة. وهذا الطرح لا يخرق الإجماع الاسرائيلي ولا يأتي بطروحات جديدة غير مألوفة في المشهد السياسي الداخلي في الكيان. وفي الخلاصة يمكن اعتبار يتسحاق هرتسوغ شخصية سياسية تنحدر من لبّ النخب الإسرائيلية التقليدية، بل نتاج هذه النخبة التي تسعى للعودة إلى سدة الحكم في الكيان. فقد وُلد هرتسوغ لعائلة إشكنازية كان لها دور في السياسة والحكم في إسرائيل؛ فكان جده الحاخام الأكبر، ووالده شغل مناصب تمثيلية رسمية من بينها "مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة وبعدها رئيس دولة إسرائيل".

معنى ذلك أن هرتسوغ ينتمي إلى الإجماع الإسرائيلي وإلى النخب التقليدية. وهذا يؤثر على طرحه وخطابه السياسي. وهو سياسي مخضرم يريد أن يستخلص العبر من تجارب حزب العمل في العقدين

الأخيرين وفشله في العودة إلى سدّة الحكم. من هنا، لا يقَدّم هرتسوغ طرحاً سياسياً يتحدّى الإجماع القائم، خاصة في محور القضية الفلسطينية والاحتلال، فهو ملتزم بالشروط الإسرائيلية لإنهاء الاحتلال: عدم العودة لحدود ١٩٦٧؛ الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة؛ عدم عودة اللاجئين إلى "دولة إسرائيل"؛ القدس عاصمة أبدية "لدولة إسرائيل"، ودولة فلسطينية منزوعة السلاح. بهذا يعتقد هرتسوغ أنه يخاطب الإجماع الإسرائيلي ويساهم في كسب مصوتين جدد لحزب العمل من خارج الفئات الاجتماعية التقليدية لمصوتي الحزب، وربما يقضم من مصوتي معسكر الوسط. مع ذلك، يتعامل هرتسوغ وقائمة مع المحور السياسي بحذر شديد، ويعرض برنامجه على نحو متواضع ولم يحوِّله "المعسكر الصهيوني" إلى القضية المركزية في الانتخابات، خشية أن يلحق ذلك ضرراً باحتمال نجاح قائمة المعسكر الصهيوني.

في المقابل، يركّز هرتسوغ في برنامجه الانتخابي على المحور الاقتصادي الاجتماعي إيماناً منه أن هذا الطرح يشكل نقطة قوة أمام منافسيه الأساسيين. لكن لا يقدم هرتسوغ طرحاً اقتصادياً جديداً أو مُغيّراً للإجماع الإسرائيلي، فهو يطرح إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الليبرالي، والتعامل مع عدم المساواة والتشوهات التي يخلقها اقتصاد السوق دون أن يطالب بعودة دولة الرفاه التقليدية.

٣ - آفي غباي زعيم المعارضة الإسرائيلية الحالي:

لقد شكّل آفي غباي رئيس حزب العمل الإسرائيلي الجديد، ظاهرة مميزة في المعارضة الإسرائيلية، إذ سيكون هو المرشح عن الحزب لرئاسة الحكومة في تشرين الثاني ٢٠١٩. وغباي هو من أصول شرقية مغربية. عين وزيراً للبيئة خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في الحكومة التي ترأسها بنيامين نتانياهو والتي كان حزبه كولانو جزءاً منها. لكنه استقال في ايار ٢٠١٦ احتجاجاً على تعيين أفيغدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" القومي العنصري المتطرف وزيراً للدفاع بدلاً من الوزير موشيه يعلون. كما واستقال من حزب "كولانو" وانضم إلى حزب العمل الذي ترأسه فيما بعد في تموز عام ٢٠١٧ متغلباً على منافسه عمير بيرتس وزير حرب العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦. وقال غباي في خطاب الانتصار الذي ألقاه في مقر حزب العمل: "هذه الليلة هي الرد على كل من نعى حزب العمل، وكل من شكك بحيوية الديمقراطية الإسرائيلية، وكل من

اعتقد أن مواطني إسرائيل لا يريدون التغيير. طلبتهم قيادة جديدة؟ ها أنا ذا". ووعده غباي بأن يحقق التغيير بشكل جوهري، ويسقط حكم بنيامين نتنياهو.

وقال غباي: "إن إسرائيل تحتاج إلى رئيس وزراء يكون صادقاً مع الجيران عندما يتحدث عن السلام ولا يردد شعارات كاذبة، ويكون مستقيماً عندما يتحدث مع زعماء العالم ومع مواطني إسرائيل، ويكون مخلصاً لكل شرائح المجتمع وموحداً لصفوفهم، وليس مفرقاً بيني سياسته على مبادئ فرق تسد، ويكون صاحب أمل وليس داعية تشاؤم وتخويف، ويكون نظيف اليد ولا يحاط بفاسدين ويدير بنفسه سياسة فساد وإفساد".

وكرر غباي دعوته لرئيس الحزب السابق، يتسحاق هرتسوغ، بمواصلة قيادة المعارضة البرلمانية الإسرائيلية (كون غباي ليس عضواً في الكنيست ولا يستطيع القيام بهذا الدور بصفته رئيساً لحزب العمل). وقال موجهاً حديثه لهرتسوغ: "أدعوك أنت وبقية المرشحين، تعالوا وانضموا، الدولة والحزب في حاجة إليكم. وأنا في حاجة إليكم. معا فقط يمكننا الانتصار". وأضاف: "اليوم بدأت المسيرة لاستبدال السلطة". وقال: "مواقفي هي مواقف حزب العمل - دولتان لشعبين، سياسات اجتماعية اقتصادية واجتماعية ديمقراطية واضحة وحماية محكمة العدل العليا". وأضاف أن "القدس ستبقى موحدة في أي سيناريو. لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات حولها. عندما أتحدث عن التخلي عن القرى العربية، فأنا أتحدث عن كل قرية عربية يُطلق عليها اسم القدس ولكنها ليست حقا القدس، مناطق معزولة وقرى لا يمكن إعادتها [إلى السيادة الإسرائيلية] من دون المس بالأمّن". وقال إن "أبو مازن [رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس] هو بكل تأكيد شريك [للسلام]".

وانتقد غباي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو، حول ما وصفه بالتوتر في جنوب إسرائيل إثر تعرضها لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة ووصف نتياهو بالضعيف أمام حماس، وقال: "إن إسرائيل تفقد قوة الردع أمام فصائل المقاومة في قطاع غزة". وقال غباي خلال جلسة لكتلة "المعسكر الصهيوني" في الكنيست، إن نتياهو لم يظهر أي تعاطف مع السكان في الجنوب، متسائلاً كيف يمكن أن تفهم حركة حماس صمته، قائلاً: "يجب على إسرائيل حماية العائلات في الجنوب من صواريخ المقاومة الفلسطينية".

وهاجم غباي وزير جيش الاحتلال أفيغدور ليبرمان واصفاً إياه بالمعلق العسكري وليس الوزير، الذي يخرج بتصريح كلما سقط صاروخ ليقول للسكان ان هذه الصواريخ هي نتيجة خلافات بين حركة حماس والفصائل المقاومة في غزة، قائلاً: "إن إسرائيل بحاجة إلى وزير جيش"، واصفاً تصريحاته ببالغة الخطورة. ودعا إلى تشديد الضربات ضد حماس حتى يتم وقف إطلاق الصواريخ وإعادة الهدوء إلى البلدات المحاذية للقطاع.

من ناحية أخرى قالت النائب شيلي يديموفيتش، التي دعت غباي: "إن انتخابه يعتبر إنجازاً مدهشاً ومؤثراً يدل أكثر من أي شيء آخر على أن حزب العمل هو حزب يحب الحياة، حكيم وديمقراطي ويمكنه أن يشكّل مثلاً ونموذجاً للجهاز السياسي في إسرائيل". وأضافت: "حظينا برئيس نقي اليدين، شجاع واستثنائي في مواهبه، وسنستيقظ غداً على صباح من الأمل". كما هنأت رئيسة حزب الحركة، تسيبي ليفني، بانتخاب غباي، وقالت: "إن المهمة المشتركة المطروحة أمامنا الآن، هي خلق الأمل المتجدد والحقيقي باستبدال السلطة وعرض طريق آخر، أفضل لإسرائيل ومواطنيها". وقالت ليفني إنه بعد انتهاء الانتخابات الداخلية في «العمل» الآن، سيكون على المعسكر الصهيوني السعي لتوسيع صفوفه ليصبح كتلة أكبر من أجل استبدال نتنياهو.

وقالت رئيسة حركة ميرتس، زهافا غلؤون، إنه سيسرّها «التعاون مع غباي واستبدال السلطة هنا. يحق للجمهور الإسرائيلي رؤية معارضة مفترسة وناقدة، كما يجب أن تكون المعارضة، وغباي لا يبدو لي بأنه يخاف من التحديات». كما هنأت النائب اريئيل مرغليت، الذي خسر المنافسة في الجولة الأولى، بانتخاب غباي، وقال: «علينا اليوم بالذات، حين تقترب التحقيقات من نتنياهو، التجنّد معاً لإسقاط الحكومة وطرح بديل واضح لقيادة الدولة».

واتّصل النائب أيمن عودة، رئيس «القائمة المشتركة»، التي تضم الأحزاب العربية الوطنية والإسلامية، وهنئ غباي، مؤكداً على صحّة رأيه في إسقاط حكومة نتنياهو.

إلا أن غباي قد أقرّ، في تصريحاتٍ غير مباشرة، بأن التوجّه نحو التطرّف إلى اليمين يحقّق له مكاسب انتخابية. ونقل عن مقرّب منه قوله لصحيفة "هآرتس" أن غباي اتّخذ هذا القرار بشكلٍ واعيٍّ لاجتذاب مصوّتي "مركز اليمين اللين". وفي المقابل حاول التراجع تكتيكياً عن تصريحاته بشأن رفض إخلاء المستوطنات، بادّعاء أنه يميّز بين الكتل الاستيطانية وبين المستوطنات المعزولة، إلا أنه ما لبث أن صرّح بأنه يجب عدم رسم حدود المفاوضات وتوصيف الحل، بما في ذلك إخلاء مستوطنات، في هذه المرحلة، وأنه يجب عدم النظر إلى إخلاء ٨٠ ألف مستوطن ك"أمر عارض". ورغم أن أعضاء الكنيست من حزب "العمل" فوجئوا بتصريحات رئيس الحزب، آفي غباي، بشأن رفضه إخلاء مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية، إلا أن أحداً لم يرد على تصريحاته وهو الذي دأب على التصريح في المحادثات الداخلية للحزب أن "الليكوذيين يحبونه، وأنه يعرف كيف يتحدث معهم". وفيما اتُّهم بأنه تراجع عن تصريحاته بشأن إخلاء المستوطنات، قال غباي، في أعقاب نشر تقرير القناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية، إنه "ملتزم بالسعي الدائم نحو اتفاق سلام على أساس حل الدولتين، ومن خلال الحفاظ على أمن إسرائيل، وكذلك التمييز الواضح بين الكتل الاستيطانية وبين المستوطنات المعزولة".

وأضاف أنه في المقابل، "يجب عدم رسم حدود المفاوضات وتوصيف الحل في هذه المرحلة، بما في ذلك الإخلاء الفوري لمستوطنات، ولا يمكن الالتزام بذلك كتصريح مبكر في هذه المرحلة". وفي مقابلة مع إذاعة "ريشيت بيت" الإسرائيلية قال إنه لا يتراجع عن تصريحاته، وإنه في حال التوصل لاتفاق سلام يجب إيجاد حلول إبداعية بشأن مسألة المستوطنات المعزولة". وأضاف إنه "يجب عدم النظر إلى إخلاء ٨٠ ألف يهودي كأمر عارض"، ومن جهة أخرى امتنع عن التصريح أنه "لن يخلي مستوطنات بشكلٍ جارف". وقال أيضاً إنه "يؤمن بأن كل أرض إسرائيل لنا، ولكن بسبب وجود ٤,٥ مليون عربي، علينا أن نتوصّل لتسوية من أجل خلق وضع نعيش فيها في دولة خاصتنا ذات غالبية يهودية، وهم يعيشون في دولة خاصة بهم". وتابع أنه "يعتقد بحل الدولتين، ولكنه لا ينشغل بحقوق الفلسطينيين". وقال: "إذا تمكّنا من التوصل إلى اتفاق سلام، فأنا أعتقد أنه يجب إيجاد حلول إبداعية من أجل تجنب إخلاء مستوطنات. هذه المسألة معقدة جداً، ولكن يجب عدم جعلها أكثر تعقيداً من خلال محاولة النظر إلى إخلاء ٨٠ ألف يهودي كأمر عارض".

بعيداً عنّ يحاولون القول إن فوز غباي برئاسة حزب العمل كان متوقّعاً أو وارداً، فإنه لا بدّ من الإشارة إلى أن عنصر المفاجأة في هذا الفوز مستمد من حقيقة أن الرجل لم يكن سياسياً ولا حزبياً، ولا عُرف عنه الانخراط بالسياسة قبل عام ٢٠١٥، عندما اختاره رئيس حزب "كولانو"، موشيه كاحلون، لمنصب وزير شؤون البيئة عن حصة الحزب في الحكومة. لكن غباي قرّر قبل أكثر من سبعة أشهر، الاستقالة من منصبه احتجاجاً على قيام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بفصل موشيه يعالون من وزارة الأمن. ثم انسحب من حزب "كولانو" الذي جاء به من إدارة شركة "بيزك" للاتصالات إلى وزارة شؤون البيئة، لينضم لحزب العمل، معلناً أنه سيترشّح لقيادة الحزب.

لم يؤخذ تصريحه هذا على محمل الجد حتى في أوساط حزب العمل، لأن الرجل لم يكن قد "وضع قدمه بعد" في المقر المركزي للحزب، ناهيك عن فروع المختلفة وتعقيدات التشكيلات والقطاعات المختلفة المكونة للحزب، التي يجهلها غباي ولا تعرف عنه دورها شيئاً. لكن غباي قاد حملة جدّية وقام بجولات في كل أنحاء "إسرائيل"، ليتمكن من ضمّ ٥٠٠٠ إسرائيلي جديد إلى عضوية حزب العمل. وأظهر بذلك قدرةً على الإتيان بجماهير جديدة إلى الحزب، وهي قدرة فقدتها رموز الحزب السابقون، بدءاً برئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، ومروراً بعمير بيرتس، خصم غباي المهزوم والجنرال عمرام متسناع، وحتى الصحافية الشعبية شيلي يحيموفيتش، وانتهاء بالزعيم المهزوم في الجولة الأولى من هذه الانتخابات، يتسحاق هرتسوغ. هكذا أعاد غباي تنشيط حزب العمل الذي أسس الدولة وشاخ مع مرور الوقت، حتى بات مع سطوع نجم رئيس حزب "ييش عتيد" (يوجد مستقبل)، يائير لبيد، وكأنه "الرجل المريض" في المشهد الإسرائيلي، والذي ينتظر الجميع فرصة تقاسم أصوات ناخبيه. وإن كان لا يمكن في هذه العجالة الوقوف عند أسباب انهيار حزب العمل انتخابياً على مر العقدين الأخيرين، على الرغم من فترة الحكم القصيرة لإيهود باراك بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١، إلا أنه يمكن الانطلاق من القول إن التقاف أعضاء حزب العمل حول مرشح مجهول، ومن خارج صفوف الحزب، بل شخص أعلن أنه صوت لحزب "الليكود"، وترتّب في بيت شرقي "ليكودي" تقليدياً، يدلّ على عمق أزمة القيادة في الحزب، من جهة، وعمق النفور من لعبة المحاور والمعسكرات والاحتراب الداخلي في حزب بات يعرف بأنه "يأكل قادته"، بعدما غير منذ عام ١٩٩٦ وحتى اليوم، ٩ رؤساء على مدار ٢٢

عاماً. كما يعكس انتخاب غباي في الوقت ذاته انكساراً داخلياً في شيفرة الحزب لجهة فقدان الثقة بالنفس وبالقدرة على الانتصار على نتنياهو، من دون شخص يكون قادراً على مدّ جسور مع شرائح اجتماعية يمينية معتدلة وأخرى وسطية، سواء كانت شرقية أم غربية الأصول، وجدت في حزب "بيش عتيد" بقيادة لبيد ملاذاً لها. والواقع أن فوز غباي يرتبط أكثر بالأبعاد الاجتماعية والثقافية منه بالأبعاد السياسية والأمنية، خاصة أن هناك نوعاً من الإجماع في "إسرائيل" بأن التسوية السياسية مع الفلسطينيين لا تزال بعيدة المنال، حتى بالنسبة لمن يعتقدون بوجود الانفصال عن الفلسطينيين ولو من باب ضمان أغلبية يهودية. ففي المجال السياسي، لا يحمل غباي عقيدة واضحة ولا مواقف أساسية جوهرية مُعلنة تتجاوز مقولات وجوب الانفصال عن الفلسطينيين والتوصّل إلى تسوية تضمن المصالح الأمنية لإسرائيل. وهو قول يمكن له أن يصدر عن ليكودي "معتدل"، أو عن "عمالي" مخضرم يردّد خطاب حزب العمل التاريخي بتسوية وفق خطة الجنرال الإسرائيلي، يغنّال ألون، التي تحتمّ بقاء سيطرة "إسرائيل" الأمنية والعسكرية في غور الأردن، وهو مطلب وشرط يتبناه اليوم نتنياهو.

أما في البعد الاجتماعي والثقافي، فلا شك في أن هوية غباي الاجتماعية والعرقية ممزوجة بسيرته الذاتية الشخصية، وتوفّر بدورها تفسيراً ولو جزئياً لتمكّنه من التغلّب على المرشح الشرقي المنافس له، وهو عمير بيرتس، بفعل الفوارق الجوهرية في هذه الهوية الشرقية لكليهما، مع أن الاثنين من أصل مغربي. فعمر بيرتس جاء إلى فلسطين من المغرب عندما كان في السادسة من عمره، أما غباي فولد عام ١٩٦٧ لأبوين من أصل مغربي هاجرا إلى فلسطين أيضاً في أواسط الخمسينيات، لكنهما استقرا في حي البقعة الفلسطيني في القدس الغربية. وترعرع بيرتس في بلدة سدروت في النقب، وكان منذ صباه ناشطاً في حزب العمل ومتفرغاً فيه. وسبق لحزب العمل أن تصدّى لاتهامات بالعنصرية ضد الشرقيين، من خلال ترشيحه بيرتس لرئاسة بلدية سدروت في أواسط سبعينيات القرن الماضي. وبهذا المعنى، فإن بيرتس الذي أخذ فرصته أكثر من مرة لإحضار "جماهير جديدة لصالح حزب العمل"، فشل في ذلك لأن النظرة إليه ظلت في أواسط المجتمع الإسرائيلي، فوقية، لم تتغير حتى عندما انتصر على شمعون بيريس عام ٢٠٠٥. فقد مثّل بيرتس في نظر

كثيرين، خاصة الشرقيين من المجتمع الإسرائيلي، الرجل الشرقي المعجب بالسادة البيض، والذي باع روحه لحزب العمل التاريخي.

" في المقابل، جاء غباي ليمثل جيلاً جديداً من الإسرائيليين الشرقيين. وبعضهم قال إنه يمثل الطبقة الوسطى التي نمت في صفوفهم. وخلافاً لبيرتس، أو غيره من الساسة من أصول شرقية، لم يعرف عن غباي، مثلاً، أنه جاهر خلال سيرته العملية في وزارة المالية، ولاحقاً في شركة "بيزك" للاتصالات، بالورقة الطائفية أو بانتماؤه الشرقي، بل هو يمثل طبقة جديدة من الإسرائيليين، شرقيين وغربيين، ممّن جاؤوا من قطاع الأعمال والتجارة، والذين ينبذون وينفرون من السياسة والحالة الحزبية السائدة.

ويفسر هذا أيضاً هوية من صوّتوا له في حزب العمل وانضموا إليه في الجولة الثانية. وفيما وقفت مؤسسة الحزب "الأشكنازية" والتقليدية مع بيرتس، حظي غباي بتأييد القطاع الشاب في الحزب حتى برموزه "الأشكنازية" الجديدة التي تمثلها أكثر من غيرها كل من شيلي ييحييموفيتش، والنائبة الشابة من قادة حركة الاحتجاج الاجتماعية، ستاف شفير، إلى جانب إيهود باراك. وكل هؤلاء وصلوا إلى مواقع بارزة في حزب العمل من خارج المؤسسة الحزبية، ولم يسبق لهم أن كانوا ناشطين فيه. أما قدامى الحزب ومخضرموه مثل الزعيم المهزوم يتسحاق هرتسوغ، ونجل رئيس أركان جيش الاحتلال السابق، حاييم بارليف، والجنرال السابق، رئيس الحزب الأسبق عمرام متسناع، فاصطفوا جميعاً وراء بيرتس.

في مثل هذه الظروف يصبح فوز غباي بزعامة حزب العمل، فرصة ربما لم يحظَ بها الحزب منذ عقدين، للعودة إلى صدارة المشهد الإسرائيلي كحزب ينافس على قيادة الدولة وليس على حصته وموقعه في حكومة يقودها "الليكود". لكن نجاح غباي في استغلال هذه الفرصة أم لا، يبقى أمراً لا يمكن التنبؤ به، خاصة في حلبة حزبية وخريطة سياسية مليئة بالمفاجآت والتقلبات.

لقد وجّه غباي انتقادات لسياسة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لأنه "توقف عن الاعتقاد بالحل السياسي". وبحسبه فإنه يجب التوقف عن البناء خارج الكتل الاستيطانية، واستثمار الموارد في البلدات داخل الخط الأخضر.

وكتب عضو الكنيست من كتلة "المعسكر الصهيوني" المعارض، إيتسيك شموئيلي، في حسابه على "تويتر" أن "الانفصال إلى دولتين هو مصلحة قومية عليا تلزم بتنازلات مؤلمة وإخلاء قطاعات من الوطن، وإلا فإن أجيالي ستضطر للاختيار بين كوننا دكتاتورية يهودية وبين دولة عربية"، على حد تعبيره.

إلى ذلك، نقلت صحيفة "معاريف"، عن رئيسة "هنتوعاه"، تسيبي ليفني، قولها إن تصريحات غباي بشأن عدم إخلاء مستوطنات ضمن اتفاق سلام لا تمثل موقف الحركة، ولا موقف "المعسكر الصهيوني". وعقب السكرتير العام لحزب "الاتحاد القومي"، أوفير سوفير، بالقول إن "غباي أدرك أن الغمز باتجاه اليمين والتنصل من العرب يجلب له عددا من المقاعد، ولكنه لم يدرك أن اليمين ذكي ولا يقع في الأحابيل الرخيصة لليسار"، على حدّ تعبيره.

وقالت رئيسة كتلة "ميرتس"، زهافا غلؤون إن "غباي نسي أنه من المفترض أن يقود البديل لليكود. لا يوجد حل سياسي باستثناء تسوية جغرافية حول حدود ٦٧، بما في ذلك القدس".

وذكرت القناة "الثانية" العبرية أن "غباي" طلب من قيادة حزب العمل الاستعداد للانتخابات المبكرة، وذلك في أعقاب التطورات الدراماتيكية ضد نتنياهو في ملف الفساد رقم ٤٠٠٠. وأشارت القناة الثانية، إلى احتمالات قيام نتنياهو بتقديم موعد الانتخابات، خصوصاً في ظلّ تزايد المطالبات باستقالته، بسبب خضوعه للتحقيقات في عدة ملفات فساد. وبحسب القناة فإن الشرطة الإسرائيلية نجحت في تجنيد أحد مقربي نتنياهو، وهو وكيل عام وزارة الاتصالات "شلومو فيلبير"، ليكون شاهد ملك ضد نتنياهو، الأمر الذي قد يؤثر بشكل كبير على مصير نتنياهو السياسي.

٤ - موقف المعارضة الإسرائيلية من نتنياهو وحكومته:

نشر موقع The Jerusalem Post تقريراً حول المواقف والسياسات الخاطئة التي يرتكبها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال الفترة الأخيرة، فضلاً عن تعامله غير الرشيد مع الأزمات، وردود الأفعال إزاء ذلك سواء على مستوى الداخل الإسرائيلي أو على المستوى الدولي.

يبدأ التقرير بالإشارة إلى أن تحركات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الآونة الأخيرة قد شهدت العديد من الأخطاء والتي أكد عليها أعضاء المعارضة بالكنيست الإسرائيلي، بداية من الفشل الذريع في التعامل مع الأزمات الداخلية، وصولاً إلى الانتقادات الأمريكية التي وُجّهت إلى نتنياهو في الإدارة الأمريكية السابقة، عقب حديثه عن أن الفلسطينيين يريدون إنشاء دولة تخلو من سكان يهود ووصفه ذلك بأنه تطهير عرقي.

نتيجة لذلك وصفت المعارضة في الكنيست نتنياهو بالأحمق والأخرق، فضلاً عن اتهامه بالإضرار بأمن "إسرائيل". وعندما حانت اللحظة التي كان على نتنياهو أن يحسن فيها من أدائه السياسي فضّل أن يجعل أولويته للأحزاب الدينية التي تتسبب دائماً بالأزمات المستعصية بدلاً من أن يجعل المصلحة العامة أولوية له. في حلقةٍ أخرى للانتقادات، قامت تسيبي ليفني - وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة - بانتقاد نتنياهو عقب تصريحاته التي أدلى بها من خلال فيديو تمّ نشره على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» والذي دار حول اتهام الفلسطينيين بالعنصرية وانهم يريدون دولة ليس فيها يهود.

٥ - توقعات في مستقبل المعارضة:

تحدّث آفي غباي، زعيم المعارضة الحالي، في تصريحات عديدة له سبقت وتلت فوزه برئاسة حزب العمل بالقول "إنه سيعمل من أجل إعادة الحزب إلى الواجهة السياسية وتحقيق طموحات أعضائه، بمحاولة تحقيق نتائج جيدة على المستوى السياسي الداخلي وذلك من أجل منافسة حزب الليكود في الانتخابات المقبلة من خلال تشكيل تحالفات جيدة في الوسط اليساري في إسرائيل". لكن مختصين في الشأن الحزبي الإسرائيلي، أعربوا عن اعتقادهم بأن غباي لن يستطيع تحقيق مثل هذا التغيير في السياسة الإسرائيلية التي تتّجه أكثر فأكثر نحو اليمين الأشدّ تطرفاً في ظلّ المنافسة المحمومة بين الأحزاب اليمينية العنصرية التي تلقي خطابات أكثر قبولاً لدى الإسرائيليين، خاصة المستوطنين منهم، من خطابات أحزاب اليسار والوسط.

وفي هذا المجال يرى الكاتب الفلسطيني المختص والمحلل السياسي المتابع للشأن الإسرائيلي مصطفى إبراهيم، أن غباي "لن يستطيع إنقاذ حزب العمل رغم تركيزه مستقبلاً على كسب أصوات اليمين لمنافسة الليكود على الحكم، في ظلّ توجه المجتمع اليهودي إلى اليمينية أكثر من الوسط أو اليسار".

وقال إبراهيم إن حزب العمل بالنسبة للقضية الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن الليكود، فهو يُعرف داخليا في الكيان بأنه "أبو الاستيطان"، وأنه من قاد الحروب على الفلسطينيين والعرب بإدعاءات أنه يساري، كما أنه يُعتبر أحد أهم الأحزاب المؤسسة للكيان الغاصب، وقد بقي مسيطراً على الحكم لسنوات طويلة جداً امتدت إلى عام ١٩٧٨ قبل حدوث تحولات وصفت بـ "الانقلاب" داخل الحزب. وأشار إلى أن حزب العمل لا يختلف عن اليمين في القضايا الكبيرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. مشيراً إلى أن فوز غباي ربما يجذب اليهود الشرقيين (من أصول عربية وشرقية) بدلاً من اليهود الاشكيناز (من أصول غربية وأوروبية) للحزب، لكنه سيجد نفسه مضطراً للميل نحو خطاب يميني يكسب من خلاله أصوات اليمينيين، حتى يستطيع منافسة الليكود وغيره من الأحزاب.

وقال إن "غباي سياسي غير معروف، صوت في السابق لشارون، وهو من شكل حزب كولانو مع كحلون اليميني، وكان وزيراً في حكومة نتنياهو واستقال، ولذلك ربما لن يستطيع مواجهة أحزاب اليمين في ظل الحالة المهترئة التي وصل إليها حزب العمل وتراجع قوته وقدرته على المنافسة". وتابع يقول: "مواقف غباي السياسية أقرب إلى اليمين المعتدل، وقد يستطيع منافسة يائير لابيد على اليمين الوسط كي يكسب أصوات اليمين والشرقيين من أبناء جلدته، ولكن من الصعب القول أنه قادر على النهوض بحزب العمل لدرجة منافسة نتنياهو".

من ناحية أخرى رأى المحلل السياسي والمختص بالشؤون الإسرائيلية حاتم أبو زائدة، أن حزب العمل يحاول منذ فترة تجاوز تردي شعبيته من خلال الانتخابات الداخلية لإحداث تغيير والبحث عن وجوه جديدة تعمل على إنقاذه جماهيرياً، بالإضافة إلى محاولته تجديد الخطاب السياسي. مشيراً إلى أن الحزب يعيش في أزمة وحظوظه في المنافسة السياسية تتردى أكثر. وأعرب عن اعتقاده بأن المنظومة والرأي الداخلي الإسرائيلي

وصعود اليمين المتطرف كتيارٍ كبيرٍ سيفشل محاولات حزب العمل للعودة إلى الواجهة والساحة السياسية، مشيراً إلى أن خطاب اليمين المتشدّد بات يغطي على خطابات أحزاب الوسط واليسار.

أضاف أن "انتخاب غباي لن يغير من الصورة العامة ولن يعيد الحياة إلى حزب العمل كسابق عهده". مؤكداً على أن أحزاب اليمين المتطرف بالتوافق مع الأحزاب الدينية الحريدية هي الوحيدة القادرة على الاستمرار في دفة الحكم في الكيان الغاصب. ولفت إلى أن المنافسة في "إسرائيل" ستتمحور بين الليكود من اليمين المتطرف وبنيت زعيم حزب البيت اليهودي المحسوب على اليمين الأكثر تطرفاً. ورأى أبو زيدة أن "بنيت" هو الوحيد القادر على منافسة نتتياهو وحصد أصوات اليمين. واعتبر أن "هناك صراعاً في الوقت الحالي بين نتتياهو وبينيت على حصد أكثر الأصوات اليمينية تطرفاً من خلال طرح مشاريع أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين، خاصةً فيما يتعلق بالقدس". وختم أبو زيدة بأن "المنافس الحقيقي لنتتياهو هو بينيت" لأن المجتمع الإسرائيلي يتّجه أكثر نحو اليمين المتطرف سواء على صعيد القضايا الداخلية أو تجاه القضية الفلسطينية والإقليم في ظلّ الهواجس الأمنية المتصاعدة في المنطقة والأزمة الاستراتيجية القائمة التي يحذر منها قادة إسرائيليون عديدون. وفي المحصلة فإنّه من غير المُتوقَّع إطلاقاً في الأمد المنظور أن تستطيع أحزاب اليسار أو الوسط أن تنافس على سدّة الحكم في الكيان لأن ذلك يرتبط فقط بإمكانية توجيه تلك الجهات خطاباً سياسياً يمينياً، وهذا يعني إنهاء الأيدولوجية التي بُنيت عليها تلك الأحزاب. خاصة أنه في السابق حاول يساريون أن يتساوقوا مع خطاب اليمين المتطرف، لكنهم لم ينجحوا في المنافسة التي تشدّد أكثر بين اليمين المتطرف والأشدّ تطرفاً، وبالتالي لم يعد هناك وجود لما يسمّى يمين الوسط أو الوسط المعتدل أو حتى اليسار.

٦ - نظرة حزب العمل للمستقبل:

بعد سنوات طويلة من التراجع المستمر في قوته الانتخابية، حقق حزب "العمل" في انتخابات ٢٠١٥ ، قفزة كبيرة في تمثيله البرلماني المباشر، وأيضاً في قوة الكتلة البرلمانية التحالفية، التي شكلها عشية الانتخابات

مع حزب "الحركة"، بزعامة تسيبي ليفني. إذ حققت الكتلة ٢٤ مقعداً، بزيادة ٣ مقاعد عن القوة المجتمعة للحزبين في الانتخابات التي سبقت في العام ٢٠١٣. وكانت حصة حزب "العمل" ١٩ مقعداً، بعد أن كان يتمثل في الدورة التي سبقت ب ١٥ مقعداً. وهذه النتيجة هي الأعلى التي حصل عليها خلال ١٢ عاماً، شهدت ٥ جولات انتخابية.

حينما نتكلم عن حزب "العمل"، فإن الحديث يجري عن الحزب المؤسس للكيان الإسرائيلي، وكثير من التطورات في هذا الحزب وتقلباته العديدة، كانت انعكاساً مباشراً للتطورات في الشارع الإسرائيلي، والعكس صحيح. وبالإمكان القول، إن هذا الحزب يواجه منذ غياب القيادة التقليدية التاريخية عن زعامة الحزب في العام ١٩٩٦، أزمة زعامة كبيرة، فحتى العام ٢٠١٤، تناوب على رئاسة الحزب ثمانية رؤساء، في ١٠ رئاسات، آخرهم إسحق هيرتسوغ ومن ثم آفي غباي. ومن بينهم من لم يصمد لأكثر من بضعة أشهر، أو لم يتمّ عاماً واحداً. ولكن حزب "العمل" لم يستثمر القفزة التي حقّقها في الانتخابات الأخيرة، كي يظهر كحزب بديل للحزب الحاكم، "الليكود"، وبشكلٍ خاص في الأجندة السياسية الطاغية، والتي تنعكس بشكل خاص في موجة القوانين العنصرية، وتلك الهادفة إلى تثبيت الاحتلال وتعزيز الاستيطان. ووجدناه متواطئاً، وحتى مبادراً لقوانين كهذه، بينما معارضته تنحصر أساساً في تلك القوانين التي تثير بشكل خاص الاعتراضات الأوروبية.

لقد بدأ التحول الأبرز في حزب "العمل" بخطاب رئيسه السابق إسحق هيرتسوغ، في الشهر الأخير من العام ٢٠١٥، وهو ما تحوّل إلى برنامج الحزب الجديد، في الشهر التالي، الأول من العام ٢٠١٦. إذ تبنى الحزب برنامجاً سياسياً، يركّز على انفصال أحادي الجانب عن المناطق الواقعة تحت السلطة الفلسطينية، على أن يكون الجدار الفاصل هو الحدود، وتثبيت واقع انتشار جيش الاحتلال في الضفة، وعند كافة المعابر الخارجية، ما يعني تحويل الضفة إلى كانتونات مغلقة، بأكثر ممّا هي عليه اليوم، وهو المشروع الذي طرحه حزب "الليكود" في النصف الثاني من التسعينيات، وأيضاً حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفغدور ليرمان. ثم يضيف حزب "العمل" أنه بعد مرحلة غير محدّدة، يكون المجال مفتوحاً للتفاوض حول "حل الدولتين".

وقد أعاد هيرتسوغ صياغة هذه الخطة في مقال له نشره في صحيفة "هآرتس"، يوم ٢٣ شباط ٢٠١٧، وأسماها "النقاط العشر"، إذ أضاف للخطة التي تبناها حزبه، الجانب الإقليمي، والسعي إلى اتفاق إقليمي داعم. كما أنه بموجب "النقاط العشر"، فإن دولة فلسطينية لن تقام قبل عشر سنوات، من يوم تبني خطته. وفي كل الأحوال فإن الاحتلال يواصل السيطرة على الكتل الاستيطانية وكامل القدس المحتلة، بعد عزل أحياء فلسطينية كبرى في الضواحي، وأن لا حديث عن حق عودة المهجرين الفلسطينيين إلى وطنهم. ويتخلى حزب "العمل" بذلك عن تبنيه ما يسمّى "مشروع بيل كلينتون"، الذي طرحه في خريف العام ٢٠٠٠. علماً أن الحزب لم يسع لهذا المشروع في كل الحكومات التي شارك فيها بعد ذلك. وبموازاة ذلك أطلق هيرتسوغ خطاباً يمينياً عنصرياً، ومن أبرز تلك الصياغات، "علينا التوقف عن الظهور وكأننا نحب العرب".

وفي المقابل، فإن زعيمة حزب "الحركة" تسيبي ليفني، الشريكة في "المعسكر الصهيوني"، لم تجاهر بموقف واضح من مخطط حزب "العمل"، وحافظت على الخط السياسي القائل إن أداء نتنياهو السياسي يقود إلى محاصرة إسرائيل في الساحة الدولية، دون أن تطرح بديلاً واضحاً لهذه المرحلة، سوى التمسك بالعموميات، والتحذير من "الدولة الواحدة".

٧- خاتمة واستنتاجات:

قالت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية: إن التطورات في القضايا الجنائية المتعلقة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والمحيطين به، تعطي الإشارات الأولى في مصير النظام السياسي الإسرائيلي. وبالتالي تعتقد أطراف مختلفة في الائتلاف والمعارضة، أن الانتخابات باتت أقرب من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، بعث رئيس حزب العمل آفي غباي برسالة إلى أعضاء الكنيست، كتب فيها: "انتهى عهد نتنياهو. يجب علينا الاستعداد للانتخابات قريباً، برج الأوراق الجنائي الذي بناه رئيس الوزراء في السنوات الأخيرة، إفساد الخدمات العامة، وانتهاك سيادة القانون، وتهديد حرية الصحافة، وفوق هذا كله: تقسيم وتحريض المجموعات في

المجتمع الإسرائيلي على بعضها البعض، ينهار عليه وعلى المحيطين به". وأضاف "إن نتنياهو يُنهي مسيرته كنسخة إسرائيلية لبرلسكوني، حيث من المريح لنتنياهو إدارة المعركة القانونية من على كرسي رئيس الوزراء، ومن أجل هذا فإنه لا يتردد في دفع أي ثمن سياسي، وهو على استعداد للقضاء على كل الأجهزة، وتحطيم كل الشخصيات الرسمية: رئيس الأركان، قضاة المحكمة العليا، رئيس الدولة، والآن مفوض الشرطة، وسرعان ما سيأتي المستشار القانوني، جميع رموز السلطة تتعرض لهجوم من نتنياهو وكلابه الهجومية".

في المقابل قال مسؤولون في الائتلاف الحكومي، إن قواعد اللعبة تغيرت بعد القضية ٤٠٠٠ بحق نتنياهو وانتهت القصة، كما يتحدث هؤلاء عن سيناريوهين محتملين، إذا أدرك نتنياهو أن وضعه يائس فسيسعى إما إلى انتخابات مبكرة لكسب ثقة الشعب مجدداً، أو إنه سيستقيل من أجل التوصل إلى اتفاق على إغلاق جميع الملفات ضده.

أخيراً ، وبناءً على ما تقدّم، لا يمكن لحزب العمل المُتماهي في القضايا الجوهرية مع اليمين، أن يشكّل بديلاً حقيقياً لحزب ليكود الحاكم، طالما اجتهد ليكون نسخة مخففة عنه. فالإسرائيليون الذين غدوا بغالبيتهم محسوبين على اليمين المتطرف يفضلون النسخة الأصلية على نسخة مزورة أو باهتة. ويبدو أنه لن تقوم لحزب العمل، مؤسس الدولة العبرية، قائمة إذا لم يأت بقيادة جديدة جريئة تطرح بديلاً سياسياً حقيقياً لليمين، يقوم على إنهاء الاحتلال وعلى وقف التمييز اللاحق بالمواطنين العرب. وفي حال واصل المراوحة في بركة الوحل، فإن اليمين سيواصل السيطرة على الحكم سنوات طويلة أخرى ، خاصة على ضوء الحقائق التالية:

١ - كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكومة، أو التي لها احتمال أن تشارك في أي حكومة مقبلة، إما أن أجدتها يمينية متشددة، أو أنها تطلق شعارات فضفاضة أقل وطأة من الخطاب اليميني المتشدد، ولكنها في امتحان التطبيق تتناغم مع أجندة اليمين المتشدد.

٢ - غياب القائد البارز، في حال اضطرار نتنياهو النزول عن المسرح السياسي؛ فكل ما هو مطروح ليس مقنعاً، ممّا سيزيد حالة التشردم والتخبط في أي تركيبة برلمانية تفرزها الانتخابات

المقبلة في حال حصولها.

٣ - القضية في أي انتخابات مقبلة، كما في السابقة، ليست في توفير الكتلة الفائزة بأكثر عدد من المقاعد، بل المشكلة ستكون في توفير فرص تشكيل الحكومة الجديدة. فكل استطلاعات الرأي، تمنح أكبر قائمتين مجتمعتين، ٤٦ مقعداً كأقصى حد. في حين أن ١٨ مقعداً، هي خارج حسابات كل إئتلاف مفترض، وهي مقاعد قائمتي "المشتركة" و"ميرتس". وبالتالي فالنتيجة النهائية لشكل الحكومة المقبلة سيحسمها شكل توزيع المقاعد الـ ٥٦ المتبقية، وهي في غالبيتها لليمين المتشدد والمتدينين المتزمتين، وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن أي حكومة مقبلة ستكون، كالحالية، تحت سطوة وسيطرة اليمين المتشدد والحريديم مع نتتها هو أو بدونه.